

سياسة استهداف التضخم و دورها في استقرار الأسعار

دراسة تجريبية (الجزائر، العراق، جنوب افريقيا)

من اعداد:

١.د/ بن عيشي بشير، جامعة بسكرة-الجزائر-

د/ بن عيشي عمار، جامعة بسكرة-الجزائر-

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور سياسة استهداف التضخم في استقرار الأسعار دراسة تجريبية الدول التالية: الجزائر، العراق، جنوب افريقيا، استندت الدراسة الى فرضية مفادها ان نجاح سياسات استهداف التضخم تختلف من دولة لاخري باختلاف شروط و متطلبات تطبيقها، و توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- لا تتوفر الشروط لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، لكن بالامكان اعتماد هذا الاسلوب في ادارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية هدف استقرار الاسعار في المدى الطويل.
- ان هدف البنك المركزي في خفض معدلات التضخم المرتفعة لم يتحقق بالمستوى المطلوب نتيجة لسياسة الاغراق التي تعم السوق العراقية، مما أدى إلى تفاقم مستويات التضخم المستورد.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الأسعار، السياسة النقدية

مقدمة:

تعد سياسة استهداف من المفاهيم الحديثة لتطوير اسلوب ادارة السياسة النقدية من البنوك المركزية، من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة في اعلان صريح من السلطة النقدية بان هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، وتوصف سياسة التضخم المستهدف في الادبيات الاقتصادية بانها اطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل حرية مقيدة، وعلى وفق ذلك فان البنوك المركزية تملك حرية اتخاذ القرار بشأن استخدام ادواتها، مما يعطي الاقتصاد قدر من المرونة لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية غير المتوقعة.

وقد اختلفت سياسات استهداف التضخم من دولة لاخري باختلاف شروط ومتطلبات تطبيقها مما اثار الشكوك عن فعالية هذه السياسة في تحقيق مستوى مقبول من التضخم.

مشكلة الدراسة: تتلخص مشكلة الدراسة في ان السياستين النقدية والمالية واجهتا مشاكل وصعوبات في محاولتها تخفيض معدلات التضخم باستخدام اليات استهداف وسيطة كاسعار الصرف وعرض النقد ممدى الى ظهور سياسة مباشرة عرفت بسياسة استهداف التضخم.

فرضية الدراسة:

ان نجاح سياسات استهداف التضخم تختلف من دولة لاخري باختلاف شروط و متطلبات تطبيقها
اهمية الدراسة: تستمد الدراسة اهميتها من كونها تتناول ظاهرة خطيرة القت بظلالها على المشهد الاقتصادي و في اغلب البلدان التي وصلت فيها معدلات التضخم الى مستويات مرتفعة جدا، مما استلزم وضع معالجات وسياسات عرفت بسياسات استهداف التضخم.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة سياسة استهداف التضخم في البلدان التالية الجزائر، العراق، جنوب افريقيا، من اجل الوصول الى رؤية واضحة عن فاعلية هذه السياسة.

1-تعريف سياسة استهداف التضخم:

يعرف Eser Tutar سياسة استهداف التضخم " بأنها نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف رسمي لمجالات او فترات او هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لمدة زمنية واحدة او اكثر مع الاعتراف الظاهر بان تخفيض و استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الاساسي الاول للسياسة النقدية"¹.
أما إسماعيل أحمد الشناوي فقد أعتبر أن استهداف التضخم يعد "من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية"².

كما يعرف استهداف التضخم بانه تبني مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم اذ تتمثل هذه السياسة في اعلان صريح من قبل السلطات النقدية بان هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة على ان يترافق ذلك اعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع و تطبيق السياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية لتحقيق الهدف المعلن و في وضع السياسات

و تطبيقها و كذلك توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية و يرسخ ثقافة الاسواق³.

2-ظروف نشأة سياسة استهداف التضخم:

بدأت أول تجارب أستهـداف التضخم لنظام لادارة السياسية النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدأ بنـيوزلندة في عام 1990 ثم في آندا عام 1991 و من ثم في المملكة المتحدة في 1992 تلتها الدول الصناعية الاخرى لكالسـتراليا و السويد 1993 .

ان تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة و مستقرة للتضخم شجع عدد من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل شيلي و بولندا 1999 ، و كولومبيا ولوريا و جنوب افريقيا في عام 2000 و هنكارية و ايسلندا و المكسيك عام 2002 والفلبين و بيرو عام 2002 .

تعد اكثر من 40 بلد استهدف الوصول الى مستوى متدني و مستقر من التضخم لكن 18 بلداً منها فقط هي التي تصنف لبلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم⁴.

3-أسباب تبني سياسة أستهـداف التضخم:

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه السياسة نذكر منها:

-أرتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد أثر عكسيا "على معدل النمو الاقتصادي وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية.

-عدم استقرار العلاقة بين المجاميع النقدية والتضخم مما خلق مشكلة في الغالب لسياسة نقدية تستهدف المجاميع النقدية مما نتج عن ذلك التقليل من تلك السياسة والتخلي عنها لصالح سياسة استهداف التضخم، ان عدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج غير مرضية على تحقيق تضخم منخفض علاوة على ذلك فأن سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المرئوي بأشارات كافية حول موقف السياسة النقدية فأذا كانت هناك صدمات نقدية فأن هذه السياسة لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة أي تكون دليلاً جيداً لمساءلة البنك المرئوي اضافة الى ذلك لا يساعد الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية و وضع البنك المرئوي امام المساءلة لدى الجمهور .

لذا يتطلب الامر ضرورة وجود استهداف وسيط للسياسة النقدية يؤدي الى زيادة فعاليتها في التأثير على استقرار معدل التضخم.

-هناك مشكلة في التحديد الاحصائي الدقيق للمجاميع النقدية أستهـدافات و سيطرة وان ايجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصيا "في محيط يتميز بأتساع الابتكارات المالية المستحدثة في الاسواق المالية الى جانب عدم الاتفاق حول المجموع الأثر دلالة وارتباط بالتضخم.

-يحدد البنك المرئوي معدل او مجال التضخم في فترة محدودة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (كأستهـداف سعر الصرف او المجاميع النقدية) تحديد هذه المعدلات من شأنها ان تضع قيود امام السلطة النقدية في ادارة السياسة النقدية.

-تطرح سياسة أستهـداف المجاميع النقدية مشكلة الحافظة المالية للوحدات الاقتصادية نتيجة تغيرات في اسعار الفائدة قصيرة الاجل وطويلة الاجل مما يؤدي الى اختلاف في تشكيل المجاميع النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم كإنخفاض أسعار الفائدة قصيرة الاجل مقارنة بأسعارها في الاجل الطويل مما يؤدي الى تضخيم

المجاميع الواسعة لان الوحدات الاقتصادية غير المالية تلجأ الى توظيف اموالها في شكل سندات آثر مما في شكل ودائع لأجل ان هذا الاختلاف في تطور المجاميع النقدية نتيجة لصددمات معينة لا يعطي فعالية أكبر لها بأن تكون استهدافات وسيطة تعكس جيداً "استقرار الاسعار في المدى الطويل".

-ان تأثير الاستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر تكون غير محدودة نتيجة لعدم استقرار الاستهدافات الوسيطة **Time Lags** زمنية للسياسة النقدية و لفذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط، لذا تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ اهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه انحرافات في معدلات التضخم مما يستدعي من السلطة النقدية ايجاد آليه لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين فالانحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية لازالة هذا الانحراف من خلال ادوات السياسة النقدية المناسبة مما يمكنها من التحكم في تقلبات معدل التضخم و الناتج عند المستوى المستهدف⁵.

4- شروط استهداف التضخم:

إن فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى امكانية السلطة النقدية التحكم في المعدل او المدى المستهدف للتضخم كهدف اساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، و لضمان إن ضمان فعالية و نجاح هذه السياسة يتوجب توفر نوعين من الشروط (العامة، و الاولوية) فالاولى اي الشروط العامة تعبر على مدى وجود استهداف للتضخم في البلد من عدمه اما الثاني(الشروط الاولوية) فتعبر عن فعالية السياسة النقدية.

4-1- الشروط العامة للاستهداف التضخم:

- إن سياسة التضخم المستهدف تتشكل من خمسة مكونات رئيسية وهي:
- الإعلان العام مسبقاً عن مستوى التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي.
 - التزام السلطة النقدية بتحقيق استقرار الأسعار كهدف أول للسياسة النقدية في المدى الطويل .
 - تبني استراتيجية معلومات شاملة حول المتغيرات الاقتصادية الكلية جميعها وليس عرض النقود وسعر الصرف فقط.
 - زيادة الشفافية السياسية النقدية ومصادقيتها من خلال التواصل مع الجمهور والأسواق المالية وتبادل المعلومات معهما.
 - زيادة مسؤولية البنك المركزي بغية انجاز الهدف النهائي (التضخم المستهدف) من خلال إخضاعه للمساءلة⁶.

4-2- الشروط الاولوية (الاساسية):

توجد ثلاثة شروط اولوية لفعالية سياسة استهداف التضخم هي:

١-استقلالية البنك المركزي: يعد من اهم الشروط الاولية التي تساعد البنك المركزي للوصول الى الهدف النهائي من استخدام سياسته النقدية وتعني باستقلاليى البنك المركزي اعطاءه قدر اكبر من الحرية في استخدام سياسة نقدية وتوجيه ادواتها بشكل فعال لبلوغ اهدافها.

ب-امتلاك هدف وحيد : يعني هذا الشرط توفر هدف واحدلسياسة استهداف التضخم وهو الوصول إلى معدل أو مجال من التضخم خلال فترة محددة اي تخلي البنك المركزي عن اي استهدافات اسمية اخرى مثل الاجور او مستوى التشغيل او سعر الصرف الاسمي يمكن ان يتعارض مع تحقيق استقرار الاسعار في الامد الطويل.

ج-وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: يجب ان تكون هناك علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم و يمكن التنبؤ بها، كما يتوجب على السلطة النقدية ان تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه، وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة وذلك من خلال بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد و الابعاز للسياسة النقدية لاستخدام ادواتها المتاحة بفاعلية من اجل اعادته الى مستواه او امده المحدد، ولا بد ايضا ان تكون هنا اسواقا مالية متطورة وساندة للنشاط الاقتصادي ، فاذا حدثت انحرافات للتضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب⁷.

5-منافع و مساوئ سياسة استهداف التضخم:

5-1-المنافع:

- ان الاهداف الصريحة و المعلنة للتضخم سوف تجلب الاهتمام العام على النحو الذي يجعل البنك المركزي قادر على تحقيق الانجاز.
- ان يكون تاثير سياسة الاستهداف في الامد الطويل اكبر على التضخم من التاثير على النمو الناتج.
- ان و جود شفافية في اهداف التضخم سوف يوفر مرفا امنا للتوقعات التضخمية.
- ان اهداف التضخم المعلنة سوف تساعد في وجود سياسة نقدية مؤسسية.
- ان سياسة الاستهداف سوف تمكن السياسة النقدية من الارتكاز على الاعتبارات المحلية بشكل اكبر والاستجابة للاقتصاد المحلي.
- ان سياسة الاستهداف تؤدي الى التزام مؤسسي متين يجعل من استقرارية الاسعار الهدف الرئيسي للبنك المركزي.

5-2-المساوئ:

- ان التضخم المستهدف سيكون صارما جدا مما يؤدي الى الحذر الشديد وبالتالي عدم استقرار الناتج وخفض النمو الاقتصادي.

-يمكن ان ينشا عن التضخم المستهدف ضعف في مسؤولية البنك المركزي بسبب الصعوبة في السيطرة
بالاضافة الى التباطؤات الطويلة في لادوات السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.
-ان استهداف التضخم لايسطيع ان يمنع الهيمنة المالية كما ان متطلبات مرونة اسعار الصرف المرنة من
خلال التضخم المستهدف سوف تسبب عدم استقرار مالي.
-ان التعارض بين سياسة اسعار الصرف وسياسة عرض النقد تقلل من قدرة البنك المركزي في السيطرة على
التضخم وان النتائج من دمج التغيرات في الادوات تظهر بعد فترة ابطاء مزمدة.
-ظهور الاخطاء الناجمة عن صعوبة التنبؤ بالتضخم مما يضعف مصداقية استراتيجية استهداف التضخم⁸.
6-الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم:

لا يخلو استهداف التضخم من الانتقادات منها:
-تعتبر سياسة استهداف التضخم جامدة لاتمكن السلطات من التصرف الملائم في حالة حدوث تطورات غير
متوقعة.
-يري المنتقدون ان السلطات النقدية تتبع سياسة نقدية متشددة من اجل تخفيض معدل التضخم الى المستوى
المستهدف الامر الذي يؤدي الى حدوث تقلبات غير مرغوبة في الناتج.
-يؤدي الى انخفاض النمو و زيادة البطالة.
- النظام يعيبه البطء في توجيه الايحاءات والاشارة اللازمة لتوجيه السياسة النقدية، فمن المعروف ان عوامل
نجاح السياسة الاقتصادية وصول المعلزمات الصحيحة الى المتعاملين في الوقت المناسب، فالسيطرة على
معدل التضخم ليست من الامور اليسيرة، و تاثير السياسة النقدية على الاسعار ياخذ بعض الوقت و بسبب فترة
الابطاء يصعب على السلطات النقدية ان ترسل اشاراتها الى المتعاملين عن حقيقة نيتها في الوقت المناسب
لكي يبنؤ توقعاتهم طبقا لها فيزيد عرض النقود لضغوط السياسة المالية على حساب هدف التضخم⁹.
7-استهداف التضخم في الدول المعنية:

7-1-تجربة جنوب افريقيا في استهداف التضخم:

منذ مطلع عام 2000 انتقل اقتصاد جنوب افريقيا نحو تبني سياسة استهداف التضخم بشكل رسمي بعد بضعة
سنوات من استهداف التضخم بشكل غير رسمي من خلال القاعدة النقدية، على الرغم من ذلك مايزال عرض
النقود ينمو بفعل التغيرات البنوية التي يشهدها هذا الاقتصاد الناشي، ومع اعلان انتهاج جنوب افريقيا لسياسة
استهداف التضخم تصبح بذلك اول تجربة في القارة الافريقية في انتهاج هذه السياسة. وعلى غرار معظم
الاقتصاديات الناشئة ادت سياسة استهداف التضخم بشكل رسمي الى انخفاض معدل التضخم من 06 % في
1999 الى قرابة 03 % في 2005 وتقف اربع مسوغات لتبني استهداف التضخم بشكل رسمي يمكن عرضها
كما يلي:

-خلق استهداف التضخم غير الرسمي حالة من عدم التأكد لاسيما بشأن نمو المعروض النقدي و اسعار الفائدة المتوقعة من قبل الجمهور، فعلى سبيل المثال كانت توقعات الجمهور تراهن على زيادة اسعار الفائدة قصيرة الاجل، الا ان ذلك لم يحدث، فنمو عرض النقود كان للنتيجة للتغيرات البنوية ، فضلا عن الانفتاح التجاري والمالي التي شهدها اقتصاد جنوب افريقيا.

- يوفر استهداف التضخم قدرا من التنسيق بين السياسة النقدية و سياسة الاقتصاد الكلي الاخرى، شرط ان يكون هدف استهداف التضخم متنسق مع الاهداف الرئيسية لسياسة الدولة.

-يجبر استهداف التضخم السلطة النقدية على الايفاء بوعدها بشأن ازالة انحرافات التضخم الفعلي عن مستوياته المستهدفة.

يزيد استهداف التضخم الثقة و المصادقية بالسياسة النقدية للدولة بوصفها الركيزة الرئيسية للتأثير في التوقعات التضخمية¹⁰.

ان تبني سياسة استهداف التضخم دفع باتجاه زيادة تغيرات سعر الصرف (الرانند)الجنوب افريقي لقاء العملات الرئيسية، نظرا لاحلال التوقعات التضخمية محل استهداف سعر الصرف بوصفه اطار المواجهة مشكلة التضخم، ان تغيرات سعر الصرف المفرطة يمكن ان تقشل سياسة استهداف التضخم، اذ تزيد انحرافات معدل التضخم الفعلي عن المستوى المستهدف له، لاسيا في الاقتصاد المفتوح و صغير نسبيا كالاقتصاد جنوب افريقيا، ليس له القدرة على امتصاص الصدمات لاسيما الخارجية منها¹¹،

ان تزايد تغيرات سعر الصرف قد تسبب بازمة مالية، لاسيما ان جنوب افريقيا لها ديون مقيمة بالعملات المحلية، ويمكن ان تزداد بسبب تخفيضات (الرانند) الجنوب افريقي، كل هذا يمكن ان يعيد استهداف سعر الصرف بوصفه ملاذا للسياسة النقدية بدلا من استهداف التضخم.

7-2-تجربة الجزائر في استهداف لتضخم:

حسب المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10 فقد تمثلت أهداف النهائية للسياسة النقدية في استدامة النمو وتحقيق التشغيل الكامل ثم بعدها استقرار المستوى العام للأسعار و سعر العملة الوطنية، وفي العموم يمكن القول أنها تميزت بالخصائص التالية:

- تعدد أهداف هذه السياسة.

- تضارب هذه الأهداف من خلال هدف النمو والتشغيل و استقرار الأسعار

- عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار

إن وصول التضخم في الجزائر إلى 29,04 % سنة 1994 وهو الأمر الذي أدى بصندوق النقد الدولي بفرض رفع الدعم عن الأسعار بصفة تدريجية ، لذا كان من المفروض أن يكون تحقيق استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي، كما أن تبني سياسة انكماشية صارمة دليل على أن الهدف الأخير هو الهاجس أمام السلطات النقدية لا تحقيق النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك وفي ظل سياسة توسعية منذ 2001 لا يستوجب أن تبقى تحقق النمو هو الهدف الأول، فهذا الأخير لا يمكنه الاستدامة و الاستقرار الا في ظل استقرار الأسعار.

أ- تحقيق النمو الاقتصادي:

أن المتتبع لتطور معدلات النمو يرى تذبذبا منذ التسعينات وهو ما يؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة ومستقرة، وهو ما نفسه بسقوط هذا المتغير كداف أساسي للسياسة النقدية، والمعروف أن النمو يتأتى من خلال تنشيط الاستثمار والموارد المعطلة، وهذا عن طريق سياسة نقدية توسعية، لكن الملاحظ أنه خلال منتصف التسعينات أين وصل التضخم مستويات عالية، عملت الدولة على الاعتماد على سياسة انكماشية أي تثبيط الاستثمار لا تنشيطه.

كما هو معلوم يمكن القول أن حجم الاستثمار ذو علاقة طردية بالنمو الاقتصادي، فهذا الأمر لا ينطبق على حالة الاقتصاد الجزائري، فرغم أن حجم القروض سنة 1994 زاد عن 39 % إلا أنه تم تسجيل معدل نمو سالب.

لكن انطلاقا من سنة 2001-2007 عرف الاقتصاد نموا منتظما ومستقرا لكن لا يمكن تفسير ذلك أنه الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فمصدر النمو هنا راجع إلى قطاع المحروقات وقطاع الصناعي و الفلاحي يعيش تدبدا.

ب- هدف التشغيل:

يمثل هذا العامل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق نمو اقتصادي، لكن الملاحظ خلال كل الفترات تزايد معدلات البطالة التي انتقلت من 24,8 % سنة 1994 ليصل إلى 28 % سنة 1995 لتصل إلى سنة 2000 إلى 29,5 %، وهذا بسبب السياسة النقدية الانكماشية المنتهجة الأمر الذي ينعكس على النمو سلبا. لكن رغم انتهاء سياسة توسعية منذ 2001 إلا أن معدلات البطالة كانت في حدود 20 % ، وبالتالي هذا يؤكد أن هذا العامل لم يكن هدف أساسيا في السياسة النقدية.

ج- استقرار الأسعار:

عرفت مرحلة التسعينات تحرير كبير للأسعار وهو ما عمل على رفع معدل التضخم 9,3 % سنة 1989 إلى 29,7 % سنة 1995 وهو ما أدى بوصفات صندوق النقد وضع هدف تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10

% وقد حقق هذا البرنامج تقليص التضخم إلى 5 % سنة 1998 ليصل إلى 0,3 % سنة 2000، هذا الأمر عمل على تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة وهو ما يسمح بتعبئة المدخرات المالية لتمويل الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو، ويمكن الاستنتاج أن السياسة النقدية تغير فعالية لتحقيق استقرار الأسعار خلال 1994-2007 وهو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية يمكن الأهداف الأخرى لكن رغم تحقق هذا الهدف يبقى لم يؤدي إلى تحقيق أهداف أخرى.

إن أول الشروط اللازمة في تعريف هذه السياسة هو التركيز على معدل أو مجال مستهدف خلال فترة محددة تعلن عليها السلطة النقدية، و الملاحظ لهذا الشرط في الاقتصاد الجزائري غير متوفر ولم تلتزم السلطات النقدية في الجزائر به، حيث لم يظهر لا في قانون النقد والقرض 90-10 ولا في الأمرين المعدلين له، ولا في أي تعليمية أخرى من البنك المركزي، على تحديد معدل تضخم أو مدى مستهدف خلال اطار زمني معين، ويعد هذا الشرط كافية للحكم على السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف التضخم كاسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الاسعار في المدى الطويل.

أما الشرط الثاني و المتمثل في الالتزام المؤسسي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، لكن عند تصفح قانون النقد و القرض نرى أن للسياسة النقدية عدة أهداف و ان التحكم في التضخم ليس الهدف الأول والاساسي له رغم تعهد السلطة النقدية بتحقيقه. ويعد هذا الشرط غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

و تتطلب سياسة استهداف التضخم ان يكون للبنك المركزي اليات فنية للتنبؤ بمعدل التضخم، لذا يستدعي ذلك منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب على البنك المركزي ان يملك هذه المعلومات عن المتغيرات اذا اراد ان يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما يتعين عليه اصدار تقارير و مطبوعات رسمية و دوريات و بيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية و النقدية التي لها تاثير في التضخم¹².

صعوبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

- غياب لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، إضافة إلى غياب بنك معلوماتي بكافة المتغيرات التي تمكنه من معرفة اتجاه معدل التضخم على المدى الطويل.
- تعد الشفافية و اخضاع البنك المركزي للمساءلة، واعتماده النظرة المستقبلية في تقدير التضخم، من الشروط الاساسية لقيام سياسة استهداف التضخم، كما يتعين على البنك المركزي تعزيز هذه الشفافية بتكثيف الاتصال بالجمهور والاسواق لشرح اهدافه وامكانية تحقيق ذلك حتي ياخذ الاعوان الاقتصاديون قراراتهم في جو من

الشفافية واليقين بشأن الظروف في المستقبل، و لا تكفي الشفافية وحدها اذالم توجدهيئة مساءلة يخضع لها البنك المركزي، اذ لاتوجد هذه الهيئة في الجزائر كي تسال البنك المركزي عن مدى تحقيقه الاهداف. لذا يتعين تحديد هيئة معينة تكلف بهذه المهمة، سواء تمثلت في البرلمان او الحكومة او هيئة مستقلة يعينها رئيس الجمهورية.

إن اغلب هذه الشروط غير محققة، لذلك من الصعوبة تصور اعتماد الجزائر في المدى القريب على سياسة استهداف التضخم، رغم ان معدلات التضخم الحالية ما بين 0 - 5 % جد مناسبة لهذه السياسة¹³.

-إن عدم توفر هذه الشروط يرجع لوجود عدة صعوبات تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني، فاستقلالية البنك المركزي هي من الناحية القانونية و التشريعية لا من الناحية العملية، فمازالت الجزائر من حيث الممارسة الميدانية تعتمد على ما ورثته من الاقتصاد الموجه.

ففي قانون 90 - 10 مثلا و الذي أعطى استقلالية للبنك المركزي فعدم تطبيق المادة 78 منه التي تنص على إمكانية منح البنك المركزي للخرينة تسبيقات سنوية لا تتعدى في حدها الأقصى 10 % من الإيرادات العادية، لكن الواقع العملي أن هذا المعدل وصل حدود 144,6 % سنة 1992 مقارنة بسنة 1991 و 234,5 % سنة 1993 مقانة بسنة 1992¹⁴.

-كما أن تدخل السلطات العمومية في إعطاء توجيهات للبنوك العمومية نوعا آخر من تقييد لاستقلالية البنك. كما على السلطة النقدية استهداف وحيد فلا يمكن استهداف استهدافات اسمية أخرى حتى لا تتعارض ويؤدي ذلك لعدم استقرار الأسعار على المد الطويل، وفي الجزائر عليها عدم استهداف سعر الصرف إذا أرادت استهداف معدلات التضخم و تجعل أسعار الصرف حرة و مرنة.

كما أن هناك مشكلة أخرى تصادف تطبيق هذه السياسة في الجزائر و هي مشكلة التأخرات الزمنية الطويلة لتأثيرات أدوات السياسة النقدية على معدل التضخم، مما يجعل تأثيرات هذه الأدوات غير فعال على التضخم. -كما أن اعتماد الجزائر على منتج وحيد وهو البترول وهو ما الإيرادات تعتمد على أسعار البترول، مما يجعل جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن أمام الصدمات الخارجية و هو ما يؤثر على التضخم من خلال تدويل التضخم، إضافة الى عدم تطور الأسواق المالية والنقدية والبنكية له تأثير على استهداف التضخم، لان النظم المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان وتخصيص أفضل للموارد المالية في القطاعات ذات المردودية، وهو أيضا القناة لتعبئة المدخرات لتمويل الاستثمار¹⁵.

7-3- تجربة العراق في إستهداف التضخم :

تتمثل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، ومنذ العام 2005، تقريبا في إستهداف خفض معدل التضخم الذي إرتفع بمعدلات عالية جداً لأسباب كثيرة في مقدمتها :

أ - عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه الطلب، و تهيش القطاعين العام والخاص.
ب - شيوع عملية التضخم المستورد بسبب سياسة الأغراق التي سمحت بها سلطة الاحتلال من الدول المجاورة و غير المجاورة للعراق.

ج - المضاربات التي حدثت في سوق العقار من قبل مجموعة من الحائزين على اموال غير مشروعة (مسروقة من المصارف بسبب أعمال النهب والسرقة في أثناء عمليات الاحتلال)
وقد انطلقت سياسة البنك في استهدافه للتضخم المفرط من ثلاث عوامل أساسية هي:

- مدى نجاحه في إدارة سعر الفائدة.

- عرض النقد.

- إدارة سعر الصرف.

- **مدى نجاحه في إدارة سعر الفائدة:** فهو شكل من أشكال الوسائل النقدية غير المباشرة التي تساعد البنك المركزي على تحقيق أهدافه المتمثلة في توجيه الاستقرار النقدي.

إذ شرع البنك بتنفيذ ما يسمى بالتسهيلات القائمة و اعتماد السياسة النقدية للبنك . إذ يتلقى ودائع الأستثمار بفائدة 05% و لمدة 14 يوماً . و ودائع أخرى نصف شهرية بفائدة 6 % لمدة شهر .

و فرت إحتياطات لدى البنك المركزي بمثابة ودائع بلغت نحو 02 تريليون دينار . أو دعتها

المصارف لدى البنك المركزي حتى نهاية 2006 وكانت تلك سياسة نجحت إلى حد ما في إحتواء جزء هام من السيولة

- **عرض النقد:** يمكن ملاحظة ثلاثة عناصر تحدد عرض العملة في العراق وهي:

مركز الحكومة النقدي، ميزان المدفوعات، و عادات الجمهور المصرفية.

لذلك رفع البنك سعر الفائدة إلى 16 % في العام 2006 . في سبيل سحب اكبر كمية من النقد

لدى الجمهور . لكن ذلك أدى إلى أثر سلبي على القطاع الخاص . وكان البنك قد فرض سعر

الفائدة منذ العام 2005 بهدف تقليل معدلات التضخم النقدي من خلال سعر الفائدة للبنك المركزي

(معدل فائدة السياسة النقدية التي يدفعها للمصارف على ايداعاتها والتي يتقاضاها عن انكشاف

أرصدة تلك المصارف) بنسبة 20 % الا انه عاد إلى خفضها إلى 16% . وقد أدى ذلك إلى احجام

المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة . وفي العام 2008 قرر البنك خفض سعر الفائدة إلى 15 %

نتيجة لتحسن سعر صرف الدينار أمام الدولار من خلال المزاد

العلني لبيع الدولار . وابتداءً من مطلع العام 2009 قرر البنك خفض سعر الفائدة إلى 14 % بناءً على

معلومات البنك بأن معدل التضخم قد انخفض من 26 % في العام 2007 إلى 16 % في العام 2008

ولانعتقد أن ذلك صحيح . لأن أسعار المواد الغذائية والمحروقات مازالت مرتفعة. خاصة وان بعض مواد البطاقة

التموينية التي تعتمد عليها العائلة العراقية قد إختفت او إنخفضت كمياتها (البقوليات، الزيت، الصابون) خاصة وإن الكثير من المواد الغذائية الزراعية مستوردة و ليست محلية نتيجة لتدهور القطاع الزراعي الذي تأثر بسياسة (الباب المفتوح) التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة .

- إدارة سعر الصرف : بدأ البنك المركزي العراقي بسياسة التدخل في سوق الصرف منذ العام 2005 بسياسة متشددة عارضاً الدولار للبيع بهدف مواجهة التضخم المفرط في العراق الذي بلغ معدلات عالية جداً بعد سقوط النظام السابق نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار أمام العملات الأخرى و الناتج عن سياسة الباب المفتوح التي إتبعها إدارة قوات الاحتلال .مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للنقود لدى المواطنين .ولدى الحكومة التي لم تتمكن من القدرة على المنافسة في مجال التجارة الدولية بسبب ضعف الدينار العراقي .
وقد تمكن البنك من تحسين سعر صرف الدينار أمام الدولار من 1500 دينار للدولار في العام 2005 إلى نحو 1120 دينار للدولار في نهاية العام 2008¹⁶ .

الخاتمة:

1-النتائج:

مما تقدم يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط الآتية:
-تعاني الدول الناشئة جملة من العقبات تعوق تطبيقها الناجح لسياسة استهداف التضخم، فهي تتميز بارتفاع معدلات التضخم وتذبذبها بشكل كبير، وضعف أنظمة المعلومات المتوفرة التي تمثل الركيزة الأساسية في بناء النماذج القياسية المساعدة على التنبؤ بمعدل التضخم، و كذلك عدم فاعلية الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية نتيجة لصغر حجم السوق المالية و النقدية و انعدام عمقها، فضلاً عن حجم التداخل بني السياستين المالية والنقدية، بالإضافة إلى عدم تمتع البنوك المركزية بالاستقلالية الكافية و المرونة المطلوبة في خدمة الأهداف المتضاربة.

-سياسة التدخل المتشددة التي إتبعها البنك المركزي العراقي قد الحقّت أضراراً بالأقتصاد العراقي ممثلاً ذلك بالآتي:

- أدت إلى الانكماش في الأقتصاد لكونها قد دفعت بالقطاع الخاص بالأمتناع عن الاقتراض بسبب أرتفاع أسعار الفائدة .وبذلك اعاققت القطاع الخاص العراقي من إداء دوره المطلوب في النشاط الأقتصادي .وانسحب ذلك إلى تحجيم النمو الأقتصادي الذي يعد هدفاً أساسياً من أهداف التنمية الوطنية.
- ان هدف البنك المركزي في خفض معدلات التضخم المرتفعة لم يتحقق بالمستوى المطلوب نتيجة لسياسة الاغراق التي تعم السوق العراقية، مما أدى إلى تفاقم مستويات التضخم المستورد.
- أدت سياسة البنك المركزي المتشددة إلى هجرة الكثير من الصناعيين إلى خارج البلاد مع أرصدهم الدولارية . نتيجة للركود الأقتصادي في العراق .وبذلك خسر العراق شريحة واسعة من الصناعيين المعروفين .
- تعد سياسة استهداف التضخم اطار حديث نسبياً في ادارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض معدل التضخم في الاجل القصير و تحقيق الاستقرار في الاسعار في الاجل الطويل.

- تتميز سياسة استهداف التضخم بعدة مزايا اهمها قدرة السياسة النقدية على المحافظة على استقرار الاسعار في المدى الطويل، و تساعد على تقادي التقلبات في مستوى الناتج وتحفز على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى الطويل و مواجهة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الى جانب تعزيز الشفافية و مصداقية السياسة النقدية، كما ان استهداف التضخم يعد افضل معيار لقياس فعالية السياسة النقدية مقارنة بالاستهدافات الاخرى. - يمكن ان تنجح الدول النامية في تطبيق هذه السياسة (سياسة استهداف التضخم) في ادارة السياسة النقدية اذا أخذت بالشروط العامة و الاساسية و أصلحت نظمها المالية و طورت اسواقها المالية.

- يمكن تميز الدولة التي تستهدف التضخم عن غيرها بتوفرها شروط كلية وشروط مسبقة لفعالية هذا الاسلوب في ادارة السياسة النقدية كاستقلالية البنك المركزي و الالتزام بهدف وحيد دون استهداف متغيرات اخرى مثل المجاميع النقدية او سعر الصرف فضلا عن اهمية و جود علاقة مستقرة و واضحة يمكن التنبؤ بين ادوات السياسة النقدية و معدل التضخم.

- لا تتوفر الشروط في لوقت الحاضر لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، لكن بالامكان اعتماد هذا الاسلوب في ادارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية هدف استقرار الاسعار في المدى الطويل، كهدف اساسي للسياسة النقدية، واعطاء استقلالية اكبر لبنك الجزائر، و اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم مع ايجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط هذا المعدل بادوات السياسة النقدية.

2-التوصيات:

- على من البنك المركزي انشاء بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب على البنك المركزي ان يملك هذه المعلومات لتلك المتغيرات اذا اراد ان يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل.

- ينبغي على البنك المركزي ان يصدر تقارير دورية وبيانات عن المتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على معدل التضخم.

- ينبغي على البنك المركزي تعزيز الشفافية بتكثيف الاتصال بالجمهور والاسواق لشرح اهدافه و امكانية تحقيق ذلك حتى ينبغي على الوحدات الاقتصادية اتخاذ قراراتهم بجو من الشفافية و اليقين.

- من أجل التطبيق السليم لسياسة التضخم، لابد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية، و لاسيما توفير عدد من الأدوات غني المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصداقية والشفافية فيها.

- إجراء دراسات تحليلية كافية للآثار الإيجابية والسلبية التي يُتوقع حدوثها جراء تبني سياسة استهداف التضخم بغية تعظيم المكاسب الإيجابية، والتخفيف من وطأة الآثار السلبية قدر الإمكان.

- يجب على الدول التي تسعى إلى تبني سياسة استهداف التضخم تحقيق أفضل تنسيق ممكن بين السياسات الاقتصادية لتفادي التضارب الذي يحول دون تحقق الغاية التي وضعت من أجلها.
- إجراء بحوث باستخدام نماذج قياسية تربط بين معدل التضخم وأدوات السياسة النقدية وتحدد العلاقة بينهما بغية ترشيد فاعلية سياسة استهداف التضخم، و الإيفاء بأحد شروطها الضرورية واللازمة لتحقيق الفاعلية المطلوبة منها.
- التنسيق الدائم بين السياستين النقدية والمالية في العراق. أذ عرف عن السياسة النقدية بأنها انكماشية في حين أن وزارة المالية و الوزارات الأخرى تنتهج سياسات توسعية مما يثبط من سيسة البنك المركزي و يتعارض مع هدفه في إستهداف خفض التضخم.
- هناك شروط ينبغي توافرها لنجاح سياسة إستهداف التضخم و لعل في مقدمتها:
 - وجود قاعدة عريضة ودقيقة من المعلومات والبيانات بشأن متغيرات الاقتصاد الكلي، وإتجاهات المستهلكين، ومستقبل حركة تلك المتغيرات، وهو شرط لا يتوافر في الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر بسبب ضعف البناء المؤسسي.
 - أن تشارك جميع المؤسسات في عملية الالتزام باستقرار الاسعار.
 - لتفعيل السياسة النقدية في الجزائر نقترح ما يلي:
- ان يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الاسعار، باعتبار ان تحقيق الاهداف الاخرى غير مضمون النتائج.
- اعتماد مبدأ تخصيص هدف معين لكل سياسة اقتصادية على حدى.
- اعطاء استقلالية اكبر للسلطة النقدية بغرض مساءلتها عن الاهداف التي رسمتها.
- محاولة التنسيق بين السياسة النقدية وختلف السياسات الاقتصادية الاخرى.
- اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

¹ - Eser Tutar. Inflation Targeting in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy.

<http://scholar.lib.vt.edu/theses/available/etd>

² - إسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم و الدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، 2004 ، ص1.

³ - توفيق عباس عبدون و صفاء عبد الجبار علي، تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد02، المجلد09، العراق، 2011، ص65

⁴-العودة للاساسيات في الاتجاه نحو استهداف التضخم مجلة التمويل و التنمية العدد 2 جويلية، 2003،
المجلد 40، ص 25

⁵-Frederic's – Mish kin : From Monetary Targeting to inflation Lesson From the
industrialized Countries P: 8

متاح على الشبكة الدولية

[www.gsh.columbia.edu/Faculty/Fmsh Kin /PDF,Paper/00Bom Ex.gsh.pdf](http://www.gsh.columbia.edu/Faculty/Fmsh%20Kin/PDF,Paper/00Bom%20Ex.gsh.pdf)
20/08/2015.

⁶-Mishkin. F.S "Inflation targeting in Emerging market countries," American
Economic ,Review,Vol 90,No2,may 2000.p105.

⁷-Mishkin. F.S, "Inflation targeting", July, 2001, p.12.

⁸-توفيق عباس عبدون و صفاء عبد الجبار علي، مرجع سابق، ص 67

⁹-عبد الرحمان عبيد جمعة و حلوب كاظم معله، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها واسبابها واثارها، مجلة
جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 09، المجلد 04، العراق، 2012، ص 31

¹⁰-Van der Merwe, E.J, 2004, Inflation Targeting in South Africa, Occasional paper
No: 19. <http://www.reservebank.co.za>

¹¹-Jonsson, Gunner, 1999, the Relative Merits and Implication of Inflation Targeting
for south Africa , working papers , No:116 <http://www.imf.org>

¹²-بلعروز بن علي و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-
2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 48

¹³-المرجع نفسه، ص 49

¹⁴- الطاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية و دورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، رسالة
دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 362

¹⁵-شرقرق سمير و قحام وهيبه، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسة
النقدية والمؤسسات الدولية، يومي 09-10 نوفمبر 2011، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة
سكيكدة.

¹⁶-عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم

الاقتصادية، العدد 31، المجلد 08، العراق، 2012، ص 60-62.